الأمم المتحدة S/2024/309

مجلس الأمن

Distr.: General
15 April 2024
Arabic
Original: English

تقييم التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - فرض مجلس الأمن بقراره 2428 (2018) حظراً على توريد الأسلحة يسري على إقليم جنوب السودان. وجدد المجلس بقراره 2683 (2023) تدابير حظر توريد الأسلحة حتى 31 أيار/مايو 2024، ولكنه أعرب مجدداً عن استعداده لاستعراضها، من خلال جملة أمور منها تعديل تلك التدابير أو وقفها أو رفعها تدريجياً في ضوء التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021). ويقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة 5 من القرار 2683 (2023)، التي طلب المجلس فيها إلى الأمين العام أن يجري، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2024، تقييماً للتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية.

2 - وتحقيقاً لهذه الغاية، قام فريق تقييم من الأمانة العامة بزيارة جنوب السودان في الفترة الممتدة من 19 إلى 23 شباط/فبراير 2024. وأثناء الزيارة، أجرى فريق التقييم مشاورات مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة، بمن فيهم وزير شؤون مجلس الوزراء، ووزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، ووزيرة الداخلية، ووزير الخارجية والتعاون الدولي، ومفوض نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ورئيس مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة؛ ونائب رئيس الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والنائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الوطني الانتقالي والممثلة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة؛ وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان (بما في ذلك بعض المنظمات النسائية والدينية)؛ واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها؛ وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ ومع ممثلي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي في جوبا، بمن فيهم ممثلو المجموعة الثلاثية التي تضم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية؛ وكذلك مع ممثلين عن بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

220424 180424 24-06060 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي نيويورك، أجريت مشاورات مع كيانات الأمانة العامة ذات الصلة، وأعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان. وأجريت مشاورات عن بعد مع شركاء دوليين وإقليميين آخرين، بما في ذلك مركز بون الدولي لدراسات النزاعات، والفريق الاستشاري المعني بالألغام، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، في الفترة التي سبقت الزيارة. وبالإضافة إلى ذلك، استُفيد في إعداد هذا التقرير من المشاورات التي جرت مع فريق الخبراء المعني بجنوب السودان.

4 - وفي الفقرة 6 من القرار 2683 (2023)، طلب مجلس الأمن إلى سلطات جنوب السودان أن تبلغ اللجنة، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2024، بالتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية ودعا سلطات جنوب السودان إلى الإبلاغ عما أُحرز من تقدم في تنفيذ الإصلاحات الواردة في الفقرة 4 من القرار نفسه (التي تتناول جملة أمور منها إصلاحات إدارة المالية العامة وآليات العدالة الانتقالية).

ثانيا - السياق

5 - جرت تطورات إيجابية، وإن شابتها تأخيرات كبيرة، في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، الموقع في 12 أيلول/سبتمبر 2018. فقد نُشرت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 مجموعة أولى من أفراد القوات الموحدة اللازمة المتخرجين، وذلك وفقاً للفصل الثاني من الاتفاق المنشط. وتلت ذلك عمليات نشر أخرى للقوات الموحدة اللازمة المتخرجة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023.

6 - ولوحظت تطورات إيجابية أخرى في تنفيذ اتفاق متعلق بخريطة الطريق لتحقيق نهاية سلمية وديمقراطية للفترة الانتقالية للاتفاق المنشط. وقد مدَّد الاتفاق، الموقع في 4 آب/أغسطس 2022، الفترة الانتقالية لمدة 24 شهرا حتى 22 شباط/فبراير 2025، وتأجلت نتيجة لذلك أول انتخابات من المزمع عقدها في جنوب السودان منذ الاستقلال حتى كانون الأول/ديسمبر 2024. وفي 18 أيلول/سبتمبر 2023، أقر المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله قانون (تعديل) قانون عام 2012 للانتخابات الوطنية. بيد أن بعض أعضاء البرلمان من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان قاطعوا التصويت على القانون المعدل، الذي يمنح الرئيس سلطة تعيين 5 بالمائة من أعضاء المجلس. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، أعيد تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات، ومجلس الأحزاب السياسية، والمفوضية الوطنية لمراجعة الدستور. بيد أنه لا تزال هناك خلافات خطيرة بين الحكومة الانتقالية المنشطة وغيرها من الموقعين للاتفاق المنشط، لا سيما فيما يتعلق بالشروط المسبقة الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، مثل إجراء تعداد سكاني، وعودة اللاجئين ووضع دستور دائم.

7 - وفي حين وقع عدد من الاشتباكات العسكرية بين الأطراف في الاتفاق المنشط، لم يعتبر أن أيا منها قد انتهك وقف إطلاق النار الدائم. وقد وقعت اشتباكات أسفرت عن وقوع إصابات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة لير، ومقاطعة غيت ومقاطعة ربكونا في ولاية الوحدة، ومقاطعة تركاكا في ولاية وسط الاستوائية. وتجددت عمليات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ضد عناصر من جبهة الخلاص الوطني في ولاية وسط الاستوائية، مما أسفر عن أعمال عنف كبيرة ضد المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت أيضا الاشتباكات بين القبائل وأعمال العنف القبلي المتصلة بالماشية في عدة أماكن من بينها ولاية أعالي النيل بمشاركة قبيلتي الشلك والنوير، وعلى طول الحدود بين إدارية منطقة أبيي وولاية واراب بمشاركة قبائل الدينكا ويج والدينكا نقوك والنوير.

8 - ولا يزال الوضع الإنساني مزريا: نزح ما يقرب من ثلث سكان جنوب السودان، ومن المتوقع أن يواجه أكثر من نصف السكان مستويات من انعدام الأمن الغذائي تبلغ حد الأزمة. وأدى النزاع الذي اندلع في السودان في 15 نيسان/أبريل 2023 إلى تفاقم الوضع الأمني والإنساني في جنوب السودان. وشكّل تدفق العائدين واللاجئين الفارين من النزاع في السودان ضغطاً هائلاً على الموارد والبنى التحتية المنهكة أصلاً المتاحة لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية في جنوب السودان، مما زاد من خطر حدوث المزيد من التوترات القبلية والتنافس على الموارد المحدودة.

9 - وفي آذار/مارس 2023، أصدر رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، توجيهاته إلى وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين بإعطاء الأولوية لنزع سلاح المدنيين على الصعيد الوطني. وقد شاب عملية نزع السلاح التي أجرتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بين منتصف تموز/يوليه وأواخر تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مقاطعة تركاكا استخدام مفرط للقوة ضد المدنيين، مما يُذكِّر بعمليات نزع السلاح السابقة التي جرت بقيادة عسكرية. وأفادت تقارير أن حملة لنزع السلاح قامت بها قوات الأمن الحكومية في قوندوكورو بايام بولاية وسط الاستوائية بين أواخر كانون الأول/ديسمبر 2023 وأوائل كانون الثاني/يناير 2024 تضمنت مضايقة مدنيين واعتقالهم تعسفيا، مما أدى إلى عمليات نزوح للسكان، في حين أدى تحقيق لاحق أجرته قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إلى إطلاق سراح عدد من المحتجزين، واعتقال بعض الجنود بشأن مزاعم بمضايقة مدنيين، وصدور اعتذار من وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين عن عدد من "الأخطاء" التي ارتكبت خلال الحملة.

10 - وفي هذا السياق الهش، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان توثيق الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي وقعت في أنحاء متفرقة من جنوب السودان في عام 2023، بما في ذلك أعمال القتل (527 1)، والإصابات (040 1)، وأعمال الاختطاف (597)، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع (130). وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمحاسبة الجناة، لا يزال الإفلات من العقاب على نطاق واسع يمثل تحديا خطيرا على نحو ما سلَّط عليه الضوء تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان الصادر في شباط/فبراير 2024 الذي يغطي عام 2023.

11 - وفي 8 شباط/فبراير 2024، خلال الجلسة العامة الرابعة والثلاثين للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، دعا الرئيس المؤقت، اللواء (المتقاعد) تشارلز تاي جيتواي، في جملة أمور، إلى التفعيل الكامل للجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية لمراجعة الدستور. وشدد، بالإضافة إلى ذلك، على الحاجة إلى استكمال عملية توحيد القوات الموحدة اللازمة وتوفير التمويل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وخلال اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في 27 شباط/فبراير 2024، أشارت فرقة العمل الثلاثية المشتركة المعنية بتقديم الدعم إلى جنوب السودان بشأن وضع الدستور الدائم وإجراء العمليات الانتخابية، التي تتألف من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، إلى أهمية حل المسائل التي تعوق التقدم في وضع الدستور وإجراء الانتخابات، ولا سيما تلك المتعلقة ببناء توافق الآراء واستيعاب الجميع. وشددت فرقة العمل على الحاجة الملحة إلى أن تكمل الحكومة الانتقالية المنشطة تدريب ونشر القوات الموحدة اللازمة لدعم إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.

ثالثا - حظر توريد الأسلحة

12 - فرض مجلس الأمن في قراره 2428 (2018) حظرا على نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى أراضي جنوب السودان. وتضمنت تدابير الحظر ثلاثة أنواع من الإعفاءات: تلك المرهونة بموافقة اللجنة؛ وتلك التي تستلزم توجيه إخطار مسبق إلى اللجنة؛ والإعفاءات الدائمة التي لا تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة أو توجيه إخطار مسبق إليها. وجدير بالذكر أنه لا توجد إعفاءات تنطبق على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بموجب حظر الأسلحة في جنوب السودان، الذي يحظر عليها فعلياً تلقي الأسلحة من أيّ مصدر كان.

13 - ومنذ فرض حظر توريد الأسلحة، تلقت اللجنة من الدول الأعضاء ما مجموعه 11 طلباً للحصول على إعفاءات، صدرت الموافقة على 10 منها. وشملت هذه الإعفاءات الموافق عليها طلبات مختلفة لتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، مثل طائرات الهليكوبتر لأنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على طلبات للحصول على التدريب والمساعدة التقنيين، بما في ذلك الأزياء العسكرية والخيام. وتلقت اللجنة أيضا ما مجموعه 27 إخطارا تغطي معدات عسكرية غير فتاكة مخصصة حصرا للاستخدام الإنساني، مثل معدات إزالة الألغام.

14 - وقد عدّل مجلس الأمن نطاق تدابير حظر توريد الأسلحة منذ فرضه. وفي قراره 2683 (2023)، واصل المجلس تخفيف تدابير حظر توريد الأسلحة حيث قرر أن تلك التدابير لن تسري بعد الآن على توريد أو بيع أو نقل المعدات العسكرية غير الفتاكة، التي يقصد منها حصرا دعم تنفيذ أحكام اتفاق السلام، وما يتصل بذلك من مساعدة تقنية أو تدريب بشأن المعدات العسكرية غير الفتاكة. وفي آذار/مارس 2024، ولتيسير تقديم طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة، وافقت اللجنة على نموذج لطلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة المتعلقة بتوريد المعدات العسكرية الفتاكة التي يقصد منها حصراً دعم اتفاق السلام.

15 - وواصل كل من الحكومة الانتقالية المنشَّطة والاتحاد الأفريقي الدعوة إلى رفع حظر توريد الأسلحة. فقد ناشد السيد كير، في خطابه أمام الجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر 2023، الأمم المتحدة رفع الحظر لتيسير تنفيذ السلام وضمان إجراء انتخابات آمنة. وذكر أن الحظر حال دون تجهيز، ومن ثم نشر، قوات موحدة لازمة متخرجة إضافية. وفي بيان اعتُمد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تأكيد دعوته إلى رفع حظر توريد الأسلحة وغيره من الجزاءات المفروضة على جنوب السودان لتيسير تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، ناشدت ممثلة جنوب السودان مجلس الأمن رفع الحظر وغيره من الجزاءات المحددة الأهداف (S/PV.9507).

رابعا - التقدم المُحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021)

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (أ): إنجاز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة المراحل 1 و 2 و 3 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن الواردة في الاتفاق المنشَّط

16 - على النحو الوارد في التقرير السابق للأمين العام المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2023 (S/2023/300)، اكتملت في عام 2023 مشاريع التقييم الأمني الاستراتيجي، وإطار السياسة الأمنية وسياسة الدفاع المنقحة، ولكن لم يحرز أي تقدم إضافي في التصديق على هذه الوثائق منذ ذلك الحين. واستُعرض مشروعا الكتاب الأبيض عن الدفاع والأمن وخريطة الطريق لإحداث تحول في قطاع الأمن (كلاهما من النتائج المطلوبة في المرحلة 3 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن) خلال حلقات عمل المجلس المنشط للاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن المعقودة في 27 حزيران/يونيه و 11 و 12 تموز/يوليه 2023، بدعم من اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد اكتملت الآن صياغة هاتين الوثيقتين، وهو التطور الإيجابي الوحيد منذ التقرير الأخير.

17 - ولم يكن أعضاء مجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن قد صدّقوا على هاتين النتيجتين النهائيتين في وقت كتابة هذا التقرير، شأنهما شأن النتائج الثلاث الأخرى من المرحلتين 1 و 2 من الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. وقد توقف عمل المجلس لعدة أشهر بسبب التحركات العمالية لأعضائه وأمانته إزاء عدم دفع الرواتب من قِبل الحكومة الانتقالية المنشطة. ولم يستأنف أعضاء المجلس عملهم في آذار/مارس 2024 إلا بعد دفع جزء من الرواتب. وأشار عدة محاورين إلى أن عملية التصديق أُخّرت أيضا بسبب وجود خلاف إجرائي داخل المجلس والافتقار إلى الإرادة السياسية للمضي قدما في إصلاح قطاع الأمن من خلال الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. وأُبلغ فريق التقييم بأن النتائج الخمس ستُقدَّم، بعد التصديق الداخلي، إلى الموقعين الرئيسيين للاتفاق المنشط لاستعراضها وتعديلها والتصديق عليها، قبل تقديمها مرة أخرى إلى مجلس الوزراء والمجلس التشريعي الوطني الانتقالي كخطوة أخيرة لإنجاز المرحلة 3 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن.

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (ب): تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة هيكلا قيادياً موحداً للقوات الموحدة اللازمة، وتدريب تلك القوات وتخريجها وإعادة نشرها، وتخصيص حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة موارد كافية لتخطيط وتنفيذ إعادة نشر القوات الموحدة اللازمة

18 - أُحرز تقدم محدود في تشكيل هيكل قيادي موحد للقوات الموحدة اللازمة. ووفقا للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، فقد جرى الآن، بعد الاتفاق على النسب التي تم التوصل إليها في حزيران/يونيه 2023، تعيين قادة من الرتب المتوسطة للأجهزة المعنية بالأمن الوطني والأحياء البرية والسجون والدفاع المدني. بيد أن تعيينات القادة من الرتب المتوسطة للجيش الموحد والشرطة الموحدة لا تزال معلقة بسبب خلاف إجرائي بين الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

19 - وعلى الرغم من حالات التأخير في تعيين قادة من الرتب المتوسطة، فقد تم نشر نحو 000 4 عنصر من الدفعة الأولى من القوات الموحدة اللازمة المتخرجة، وجميعهم من أفراد الجيش. وفي 12 أيار/مايو 2023، أعلنت الحكومة الانتقالية المنشطة عن تخصيص 3,6 ملايين دولار (حوالي 2,8 بليون جنيه جنوب سوداني في ذلك الوقت) لنشر الدفعة الأولى من القوات الموحدة اللازمة المتخرجة. وفي 11 أيلول/سبتمبر 2023، صدرت تعليمات لجميع العناصر المتخرجة للعودة إلى مراكز التدريب الخاصة بكلٍ منهم في غضون سبعة أيام لتقييم جاهزيتهم قبل النشر. وبعد يومين من ذلك، قامت اللجنة الانتقالية الوطنية بتزويد اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة بمبلغ 170 مليون جنيه جنوب سوداني (حوالي 000 170 دولار في ذلك الوقت) لإجراء أنشطة التقييم. ووفقا لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، جرى بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023 نشر حوالي 000 4 من أفراد الجيش في ولايات أعالي النيل، وغرب بحر الغزال، وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية تحت قيادة الفرق الحالية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

20 - بيد أن العناصر الأربعة آلاف التي جرى نشرها لا تمثل سوى ما يقرب من 7 في المائة من العناصر المتخرجة البالغ عددها 800 55 فرد التي تُشكِّل الدفعة الأولى من أفراد القوات الموحدة اللازمة، والجدول الزمني لنشر جميع المتخرجين البالغ عددهم 800 55 فرد غير معروف. ولا تزال مواقع التجميع والتدريب متأثرة بالنقص الحاد في الأغذية، ونقص الأدوية، والافتقار إلى المأوى والمرافق المنفصلة للأفراد من الإناث، مما دفع العديد من المتخرجين في الدفعة الأولى الذين كانوا ينتظرون نشرهم إلى مغادرة تلك المواقع. ويمكن أن يؤدي المزيد من التأخير في نشر الدفعة الأولى إلى إعاقة بدء تدريب الدفعة الثانية. وأدت الفيضانات أيضا إلى تعذر الوصول إلى عدد من مراكز التدريب وجعلها غير صالحة للاستعمال. وعلاوة على ذلك، أفادت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بأن أفراد القوات الموحدة اللازمة، باستثناء من قدموا من صفوف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، لم يتقاضوا رواتبهم، في حين أن فريق التقييم أُبلغ بأن بعض أفراد القوات الموحدة اللازمة المنتمين إلى المعارضة قد تلقوا رواتبهم مؤخرا.

21 - وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، تقوم الحكومة الانتقالية المنشطة باستعدادات لتدريب الدفعة الثانية من عناصر القوات الموحدة اللازمة. وفي تقرير مقدَّم إلى اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها ومؤرخ في شباط/فبراير 2024، أعربت الحكومة الانتقالية المنشطة عن اعتزامها بدء العملية الخاصة بدفعة ثانية في النصف الأول من عام 2024. ووفقا لخطط سبق أن أعلنتها اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، كان من المزمع تجميع جميع قوات المعارضة في 17 موقعا جديدا، على أن تبقى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ثكناتها الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، قيل لقوات المعارضة إنه لن يسمح لها بالانضمام إلى عملية تدريب الدفعة الثانية إلا إذا أحضرت أسلحتها، وذلك لضمان أن أولئك الذين ينضمون إلى العملية من قوات المعارضة هم جنود بالفعل.

22 - بيد أن فريق التقييم لم يكن قد تلقى في وقت كتابة هذا التقرير معلومات تتعلق بالاستعدادات لبدء الفحص والتدريب للدفعة الثانية. وأشارت معلومات تم الحصول عليها من آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية إلى أن الاستعدادات المتعلقة بمواقع تجميع ومراكز تدريب الدفعة الثانية لا تزال محدودة، لأن بعض مواقع التجميع فقط هي التي تلقت تعليمات للقيام بالاستعدادات ولم يتلقَ أي مركز تدريب أوامر واضحة بشأن خطة عملية التدريب. وثمة عدم يقين أيضاً بشأن عدد الأفراد

الإضـــافيين الذين يزمع تدريبهم كجزء من الدفعة الثانية. وعلاوة على ذلك، على الرغم من المتطلبات التي حددتها الحكومة الانتقالية المنشطة والتي تتمثل في وجوب تسجيل أفراد المعارضة بأسلحتهم للانضمام إلى عملية التدريب الخاصة بالدفعة الثانية، لم تُقدَّم أي معلومات إلى فريق التقييم بشأن الاستعدادات لاستلام تلك الأسلحة وتخزينها ووسمها.

23 - وأخيرا، يستمر حدوث الانشقاقات من قوات المعارضة للانضمام إلى القوات الحكومية، وكذلك التجنيد من قبل القوات الحكومية وقوات المعارضـــة خارج عملية القوات الموحدة اللازمة. ورأى عدد من المحاورين أن الحكومة والمعارضـــة قد جندتا أفرادا جددا أكثر ممن نُشـــروا حتى تاريخه كجزء من القوات الموحدة اللازمة. وبالإضـافة إلى ذلك، أعرب بعض المحاورين عن رأي مفاده أن مثل هذه الممارسـات تزيد من انعدام الثقة بين الأطراف ويمكن أن تشكل عائقا خطيرا لا في توحيد القوات فحسب، بل أيضا في السياق الأوسع لإصلاح قطاع الأمن.

التقدم المُحرز بشـــأن النقطة المرجعية (ج): إحراز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشـّطة تقدماً في وضـع وتنفيذ عملية نزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج، ولا سـيما وضـع وتنفيذ خطة لجمع الأسـلحة الثقيلة الطويلة والمتوسـطة المدى والتخلص منها، ووضـع خطة محددة زمنياً لنزع السـلاح من جميع المناطق المدنية بشكل كامل ويمكن التحقق منه

24 - لا يزال التقدم المحرز في إنشاء وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج معرقلا بشدة بســبب عدم كفاية التمويل المقدم من الحكومة الانتقالية المنشــطة، والتحديات التي تواجِه صــنع القرار ونقص التمويل المقدم من المجتمع الدولي. وأبلغ ممثلو لجنة نزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج فريق التقييم أنه، في شباط/فبراير 2024، كان قد تم استلام نحو 000 8 دولار (حوالي 9 ملايين جنيه جنوب سوداني في ذلك الوقت)، وهو ما يمثل 10 في المائة فقط من مخصصات اللجنة البالغة 000 80 دولار (حوالي 90 مليون جنيه جنوب سوداني في ذلك الوقت) للسنة المالية 2024/2023.

25 - وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها اللجنة، خضـــع جميع أفراد الدفعة الأولى من القوات الموحدة اللازمة للفحص لتقييم أهليتهم للخدمة في القوات الموحدة الجديدة أو للتســـريح وإعادة الإدماج. وبينما مثّل الفحص خطوة إيجابية، فقد تعين على 700 4 جندي اعتبروا مؤهلين للتسـريح وإعادة الإدماج البقاء في مراكز التدريب بسـبب اسـتمرار غياب المرافق الانتقالية اللازمة. وأفيد أن أغلبية الأفراد غادروا المراكز بسبب نقص الأغذية وغيرها من أشكال الدعم اللازمة، قبل أن يتسنى إدماجهم في عملية التسريح وإعادة الإدماج. وذكرت اللجنة كذلك أنها تفتقر إلى القدرة على تحديد أماكن وجود هؤلاء المقاتلين السابقين.

26 - وللتصدي للمخاطر الناجمة عن عدم وجود عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واصل المجتمع الدولي دعم مشاريع شتى. وفي ولاية البحيرات، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريكه المنفذ مكتبَ أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة في أنشطة نزع السلاح الطوعي للمدنيين من خلال توفير التدريب المهني بين أيلول/ســـبتمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024. وقُدِّم التدريب على المهارات المهنية إلى 200 من الشـباب (من بينهم 22 امرأة شـابة) من 250 أسـرة معيشـية، قاموا طواعية بتسـليم أسلحتهم إلى سلطات الدولة مقابل الحصول على مهارات بديلة لكسب العيش.

27 - وأُطلق مشروع للحد من العنف المجتمعي في واو بولاية غرب بحر الغزال في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 من قِبل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالشراكة مع أصحاب المصلحة المحليين. ويرمي المشروع الجاري إلى إفادة 250 من المقاتلين السابقين و 250 من النساء والأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. وقد اضطُلع بسلسلة من الأنشطة حتى الآن، بما في ذلك إجراء حوارات مجتمعية من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع المسلح.

28 - وأخيراً، لم يُحرز أي تقدم في وضع خطة لجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ولم يُحرز أي تقدم أيضا في وضع خطة محددة زمنياً لنزع السلاح على نحو كامل وقابل للتحقق في جميع المناطق المدنية.

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (د): إحراز تقدم من جانب قوات الدفاع والأمن في جنوب السودان في إدارة مخزوناتها الحالية من الأسلحة والذخيرة على نحو سليم، بوسائل منها إعداد وثائق التخطيط، والبروتوكولات وأنشطة التدريب اللازمة لتسجيل الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتوزيعها وإدارتها

29 - في شباط/فبراير 2024، انفجر مستودع ذخيرة في ثكنات جيادا العسكرية التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في جوبا، مما أسفر عن مقتل ستة جنود وإصابة ثمانية مدنيين على الأقل بجروح. وفي آذار/مارس، اندلع حريق في مستودع للذخيرة في بور بولاية جونقلي، وإن لم يبلغ عن وقوع إصابات. وأُبلغ فريق التقييم أيضا بأن أكثر من 100 طن متري من ذخيرة المدفعية مخزنة في ظروف غير ملائمة في باجاك بولاية أعالي النيل، بالقرب من الحدود مع إثيوبيا، مما يشكل خطرا كبيرا على كل من الأفراد النظاميين والسكان المدنيين المحيطين بهم. وهذا يؤكد أهمية تعزيز مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة في جنوب السودان، فضلا عن ضرورة توفير تدريب شامل للأفراد النظاميين على الإدارة السليمة للأسلحة والذخيرة. ولم يحرز أي تقدم في هذا الصدد منذ صدور التقرير السابق.

30 - ويشكل التمويل غير الكافي عقبة كبيرة أمام إحراز تقدم. وعلى غرار لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا تزال هيئة التنسيق الوطنية المعنية بإدارة الأسلحة والذخائر دون تمويل كاف. ولم يتلق مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة، الذي يعمل تحت إشراف وزارة الداخلية، موارد كافية من الحكومة الانتقالية المنشطة، مما أدى إلى إغلاق مكاتبه مؤقتا في وقت كتابة هذا التقرير.

31 - ووفقا للمعلومات المقدمة إلى فريق التقييم، لم يتم وسم أي أسلحة وتسجيلها منذ صدور التقرير السابق في نيسان/أبريل 2023. ووفقا لما ذكرته الحكومة المؤقتة المنشطة، وُضعت ورقة مفاهيمية لمراقبة وإدارة وتخزين الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات العسكرية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولكن فريق التقييم لم يزوَّد بالورقة المفاهيمية.

32 - وتُبذَل جهود مستمرة لتدريب الأفراد النظاميين، بالإضافة إلى أكثر من 170 من أفراد قوات الأمن الذين تلقوا التدريب بالفعل في المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، ومركز بون الدولي لدراسات النزاعات، ومكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة بين عامي 2012 و 2021. وشارك 25 ضابطا من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، من بينهم خمس ضابطات، في دورة لتدريب المدربين بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023. وشكّل ذلك جزءا من مشروع تجريبي للصندوق المسمى "كيان إنقاذ الأرواح"، وهو مبادرة من

مكتب شؤون نزع السلاح تنفذ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي وقت لاحق، نظم ضباط الشرطة المدربون هؤلاء دورات تدريبية في 10 عواصم ولايات ومنطقة إدارية واحدة استهدفت ضباط الشرطة المحليين، مع التركيز على الضابطات، حيث دُرب نحو 440 منهم على إشراك المدنيين في نزع السلاح الطوعي، بوسائل من بينها التوعية بقوانين وأنظمة الأسلحة النارية. وتشمل الإنجازات الأخرى للمشروع إنشاء سجلات للأسلحة النارية وإجراءات لضمان التعقب الفعال للأسلحة المملوكة للشرطة. غير أن فريق التقييم لم يُعطَ نسخا من هذه السجلات. وفي الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023، حضر خمسة من ضباط الشرطة وضابط واحد من الجيش حلقات عمل نظمها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وغطت حلقات العمل الأمن المادي وإدارة المخزونات، وكشف وتعقب الأسلحة الصغيرة في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى حزمة إدارة الأسلحة والذخيرة التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وأقرها المفتش العام للشرطة، من المقرر إجراء تدريب أساسي لضباط الشرطة في أيار/مايو 2024، سيشمل موضوعات مثل الوصول إلى مستودعات الأسلحة وتدابير المراقبة وحصر الأسلحة والذخيرة. غير أنه يلاحظ أن فريق التقييم لم يتلق بعد معلومات تشير إلى أن دورات التدريب السابقة تترجم إلى تكليف أفراد مدربين بإدارة المخزونات الحالية من الأسلحة والذخيرة.

33 - وعلى النحو المشار إليه في التقرير السابق للأمين العام (S/2023/300)، طلب مكتب المفتش العام لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان إلى بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في بناء منشأة من أحدث طراز في جوبا لتخزين الأسلحة والذخائر والمعدات الأخرى الحديثة. واستجابة لذلك، أجرت البعثة زيارات تقييم ميدانية إلى ثلاثة مستودعات أسلحة حالية تابعة لجهاز الشرطة الوطنية في جوبا لتقييم احتياجات الجهاز. وأعرب عدة محاورين لفريق التقييم عن رأي مفاده أنه لا يستحسن بناء مستودع أسلحة حديث ما لم تكن العمليات اللازمة لإدارة الأسلحة والذخائر جاهزة ومنفذة على نحو مستدام. فمن غير المرجح أن تستخدم الهياكل المادية بفعالية إذا لم يكن هناك بيان للعمليات والإجراءات الأساسية التي يتعين تنفيذها لمثل هذا المستودع.

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (هـ): تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التركيز على تدريب قوات الدفاع والأمن وتوعيتها ومحاسبتها والإشراف عليها

34 - في خضم الاشتباكات المباشرة بين الأطراف في الاتفاق المنشط وأعمال العنف المتواصلة المرتكبة على الصعيد دون الوطني، يستمر العنف الجنسي كتكتيك منهجي يستخدم لمعاقبة السكان وتهجيرهم قسرا. وفي 26 شباط/فبراير 2024، وقّع قائد قوات الدفاع والرئيسان المشاركان لمجلس الدفاع المشترك تمديدا لخطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع للفترة من كانون الثاني/يناير 2024 إلى كانون الأول/ديسمبر 2026.

35 - ولم يتلق فريق التقييم بعدُ تأكيدا بشأن تمديد ولاية لجنة التنفيذ المشتركة، وهي الكيان المكلف برصد تنفيذ خطة العمل المشتركة المؤلف من 11 من كبار المسؤولين في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان.

36 - وتتألف خطة العمل المشتركة من ست ركائز رئيسية، هي: (1) تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالعنف الجنسي في الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق المنشَّط؛ (2) والاتصال الخارجي والتوعية؛ (3) والتدريب والتوعية والتثقيف؛ (4) والمساءلة والرقابة؛ (5) وحماية الضحايا والشهود والجهات الفاعلة القضائية؛ (6) والرصد والتقييم والإبلاغ. ومن بين الركائز الست، لم يحرز تقدم يذكر بشأن ثلاث ركائز (الركائز 1 و 5 و 6). وبينما أُحرز بعض التقدم بشأن الركائز الثلاث الأخرى (الركائز 2 و 3 و 4)، فإنه يلزم بذل المزيد من الجهود للتعجيل بالتقدم المحرز في السنوات السابقة، ولا سيما في مجالي المساءلة والرقابة.

37 - وفي مجال التدريب (الركيزة 3)، أحرز بعض التقدم بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد يسرت البعثة ثلاثة برامج تدريبية لبناء القدرات مدة كل منها 5 أيام في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2023، استهدفت تعزيز مهارات 50 قاضيا مشاوراً من مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، منهم 5 نساء، في مجالات التحقيق في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت بعثة الأمم المتحدة، في نيسان/أبريل 2023، مع أكثر من 10 من منظمات المجتمع المدني لاستضافة دورة تدريبية لبناء القدرات مدتها ثلاثة أيام. واستهدفت الدورة أعضاء الشبكات النسائية لقطاع الأمن التي تأسست في عام 2022 في مختلف مؤسسات قطاع الأمن، مثل أجهزة الجيش والشرطة والسجون والحياة البرية والدفاع المدني، للدفاع عن حقوق واحتياجات النساء النظاميات. وركز التدريب، من بين مسائل أخرى، على منع العنف الجنسي والجنساني وتدابير التصدي له وعلى التخفيف من المخاطر ومهارات التحقيق.

38 - ولوحظ أيضا إحراز تقدم في مجال التوعية والتثقيف (الركيزة 3 أيضا). وفي 31 أيار/مايو 2023، تم سن الرسائل الرئيسية الست لإنهاء ومنع العنف الجنسي كأوامر دائمة للجيش وأصبحت ملزمة قانونا لجميع الأفراد العسكريين. وترمي الرسائل الرئيسية إلى زيادة الوعي بشأن العنف الجنسي في صفوف الأفراد العسكريين، بما في ذلك عدم شرعيته، وعواقب ارتكاب العنف الجنسي وأهمية اتباع نهج يركز على الناجين. ولاحقاً، وُزعت بطاقات بحجم الجيب تحتوي على الرسائل الرئيسية، مكتوبة باللغتين الإنكليزية والعربية، على الأفراد العسكريين في حامية ياي، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة.

39 - وفيما يتعلق بالمساءلة والرقابة (الركيزة 4)، أحرز بعض التقدم من خلال نشر محكمة عسكرية عامة في مقاطعة ياي بولاية وسط الاستوائية بين 22 أيار/مايو و 16 حزيران/يونيه 2023. ونُشر ثلاثة أعضاء من الفريق المتخصص المعني بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع التابع لمديرية القضاء العسكري إلى جانب المحكمة العسكرية العامة. وفصلت المحكمة العسكرية العامة في 14 قضية، حيث أُصدرت أحكامٌ بالإدانة ضد 11 جنديا من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجندي واحد من الجناح المعارض في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في 12 قضية (رُدّت القضيتان المتبقيتان، واحدة بسبب نقص الأدلة والأخرى بسبب عدم تمكّن المتهمين من المشاركة في المحاكمة). وانطوت أربع من هذه القضايا الـ 14على العنف الجنسي ونُظر فيها في جلسات مغلقة. وأسفرت ثلاث من الإدانات عن أحكام بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات وأمر بدفع تعويضات تصل إلى 000 400 جنيه جنوب سوداني (حوالي 405 دولارات في ذلك الوقت) للضحايا. وكان من بين المدانين ضباط برتبة ملازم؛ بيد أن معظمهم كانوا من الجنود الشباب. وعلى الرغم من انعقاد محاكم عسكرية عامة عدة مرات منذ عام 2020، لا تزال تُسجَّل حالات للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وهناك فجوة كبيرة على سبيل المثال بين

عدد القضـــايا التي فُصـــل فيها (14) وعدد الحالات المبلغ عنها من قِبل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (130) في عام 2023.

40 - وتتناول الركيزة 4 من خطة العمل المشـــتركة أيضـــاً الأطر المؤســـســـية المتعلقة بتجنيد الأفراد العسكريين، مع التركيز على تعزيز تجنيد النساء واستبقائهن، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لضمان المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقد أحرز تقدم في هذا المجال، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وبعد إنشاء الشبكة النسائية لقطاع الأمن الوطني في عام 2022 والشبكات النسائية على المستوى الوطني داخل كل من قوات الأمن الخمس، أُنشئت أيضاً شبكات نسائية على المستوى دون الوطني ضمن جهاز الشرطة الوطنية في جميع المقاطعات الخمس في ولاية شمال بحر الغزال، وكذلك في عاصمتها أويل، وهي أيضا في طور الإنشاء في جميع أنحاء البلد. بيد أن الشبكة النسائية القائمة لقطاع الأمن الوطني لا تزال تواجه تحديات في تأمين حيز مكتبي لتيسير عقد اجتماعات أكثر تواترا وتعزيز كفاءتها.

41 - وأحرز تقدم على صـــعيد الاتصـــال الخارجي والتوعية (الركيزة 2) في العلاقة مع المجتمعات المدنية. ففي 15 آذار/مارس 2023، شـارك أعضـاء في لجنة التنفيذ المشـتركة في برنامج حواري باللغة العربية على إذاعة مرايا، حيث نشـروا معلومات عن أدوار وأنشـطة لجنة التنفيذ المشـتركة والتحديات التي تواجهها في مسعاها لتثقيف الجمهور بشأن الجهود الجارية لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وخلال نشر المحكمة العسكرية العامة في ياي في شـهري أيار/مايو وحزيران/يونيه 2023، اسـتُخدمت الإعلانات الإذاعية والبرامج الحوارية للتوعية بشـأن المحكمة العسـكرية العامة وتبديد المفاهيم الخاطئة في صـفوف المجتمع المحلي بشأن الإجراءات القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، شـاركت لجنة التنفيذ المشـتركة في حوار مدني عسكري بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع تم تنظيمه في ياي في 15 حزيران/يونيه 2023، بدعم من بعثة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وإحدى منظمات المجتمع المدني الوطنية. وحضـــر هذا الحدث 111 شخصا، من بينهم 30 امرأة ومسؤولون عسكريون رفيعو المستوى. ونظمت حلقة عمل مماثلة في 7 و 8 تموز/يوليه في كواجوك بولاية واراب بمشاركة 22 شخصاً (منهم 8 نساء).

42 - وأخيرا، لم يتلق فريق التقييم معلومات مؤكدة عن تعيين قوات الدفاع الشـــعبي لجنوب الســـودان لجهات تنسـيق في الوحدات ذات الصـلة (على مسـتوى المقر) والفرق والألوية والكليات للتعاون مع لجنة التنفيذ المشتركة، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل المشتركة.

خامسا - الخلاصة

43 - أحرزت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّـطة بعض التقدم قياسـا إلى نقطتين من النقاط المرجعية الخمس الرئيسية، بينما لم يحرز أي تقدم قياسا إلى النقاط المرجعية الثلاث المتبقية منذ تقريري السابق الصادر في نيسان/أبريل 2023. ويحتاج التقدم المحرز قياسا إلى النقطتين المرجعيتين (النقطتان المرجعيتان (ب) و (هـ)) إلى مزيد من التعزيز بالبناء على الإنجازات القائمة، دون مزيد من التأخير.

44 - وفيما يتعلق بالنقطة المرجعية (ب)، أحرز تقدم في نشر الدفعة الأولى من أفراد القوات الموحدة اللازمة المتخرجين، وهو ما يمثل خطوة إيجابية طال انتظارها ويشـــير إلى اعتزام الحكومة الانتقالية المنشطة المضي قدما. بيد أنه لا يزال أيضا نشرا جزئيا، حيث نُشر حوالي 7 في المائة فقط من الأفراد المتخرجين حتى تاريخه، ولا يزال دورهم في تأمين الانتخابات غير واضـح. ويتسـم نشـر القوات الموحدة

اللازمة في جميع أنحاء البلد بالأهمية البالغة لضمان التنظيم الناجح لانتخابات ذات مصداقية وشفافة وديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2024. ولذلك، أكرر تأكيد دعوتي الموجهة إلى الحكومة الانتقالية المنشطة للتعجيل بمواءمة هيكل القيادة الوسطى لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية، والتعجيل بتزويد القوات الموحدة بالموارد المطلوبة، والانتهاء من إعادة نشر أفراد الدفعة الأولى المتخرجين بالتزامن مع البدء فورا في تدريب الدفعة الثانية.

45 - وفيما يتعلق بالنقطة المرجعية (هـ)، فإن تمديد خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، إلى جانب التطورات الإيجابية في بعض ركائز خطة العمل المشتركة، يمثل تقدما. ومع ذلك، من المهم ضمان تمديد ولاية لجنة التنفيذ المشتركة وتعزيز تنفيذ خطة العمل المشتركة، بالنظر إلى أنه لم يحرز تقدم يذكر بشأن ثلاث من الركائز الست.

46 - ويُقيَّم التقدم المحرز قياسا إلى النقطة المرجعية (أ) بأنه محدود. ويجب التصديق على النتائج الخمس التي أعدها مجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن دون مزيد من التأخير. وقد تعثرت العملية بسبب مسألة التعويضات غير المسددة المستحقة على الحكومة الانتقالية المنشطة لأعضاء المجلس وأمانته. وإلى جانب نقص الموارد المالية، أشار عدة محاورين إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية للنهوض بإصلاح قطاع الأمن من خلال الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن، مما أسهم في زيادة حالات التأخير. وأناشد الحكومة الانتقالية المنشطة ومجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن المضي قدما وتيسير بدء إصلاحات قطاع الأمن.

47 - ولم يُحرز أي تقدم قياسا إلى النقطتين المرجعيتين (ج) و (د). ويساورني القلق بشكل خاص من استمرار نقص التمويل والدعم السياسي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فبذل الجهود من أجل إعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية ومنعهم من العودة إلى صفوف الجماعات المسلحة أمرٌ ضروري لضمان انتخابات ناجحة. ولذلك، أكرر تأكيد الدعوة التي وجهتها إلى الحكومة الانتقالية المنشَّطة إلى البرهنة على توليها زمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتزامها بها من خلال تخصيص الموارد الكافية لآليات ومؤسسات التنفيذ. وأناشد الشركاء الإقليميين والدوليين على حد سواء مساعدة الحكومة الانتقالية المنشَّطة في هذا المسعى. وأنا متفائل إزاء مبادرات النزع الطوعي لسلاح المدنيين والحد من العنف المجتمعي. ومع ذلك، لا أزال أشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز أي تقدم في ما يتعلق بوضع خطة لجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، مما يؤكد استمرار انعدام الثقة بين الأطراف.

48 - وقد أعاد الانفجار الذي وقع في مستودع ذخيرة تابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في جوبا في شباط/فبراير 2024 تأكيد الأهمية الحاسمة للإدارة الفعالة للأسلحة والذخيرة بالنسبة إلى قوات الأمن في جنوب السودان. وأرحب في هذا الصدد بالتعاون الجاري بين جهاز الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشأن التدريب على الأسلحة والذخيرة. وأشجع الحكومة الانتقالية المنشطة على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن المادي للأسلحة والذخيرة وإدارة مخزوناتها في جميع أنحاء البلد.

49 - ويظل تنفيذ الاتفاق المنشَّط السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في جنوب السودان. وسيُسهم إحراز تقدم قياسا إلى النقاط المرجعية الخمس التي حددها مجلس الأمن في قراره 2577 (2021) في تنفيذ الاتفاق.

وأنا أعرب عن امتناني لسلطات جنوب السودان للدعم الذي قدمته إلى الأمانة العامة في إجراء التقييم، بما في ذلك إتاحة الفرصة للالتقاء بمجلس الوزراء، وهو ما لم يكن ممكنا خلال بعثتي التقييم السابقتين. وأشجع سلطات جنوب السودان على تقديم تقارير إلى اللجنة وفقا للفقرة 6 من القرار 2683 (2023).

50 - وتتيح خريطة الطريق المتفق عليها في آب/أغسطس 2022 فرصة للأطراف لتجديد الالتزام بالتنفيذ الكامل والهادف للاتفاق المنشَّط باستخدام الجداول الزمنية المنقحة، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. ولئن كان قد أُحرز بعض التقدم، فإنه يلزم عمل المزيد لضمان انتقال ناجح خلال الفترة الانتقالية الممددة. وأنا أدعو الأطراف إلى زيادة جهودها والتزامها للإسراع بتنفيذ المهام غير المُنجزة واتخاذ القرارات ذات الصلة. وستظل المساعدة المستمرة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها والشركاء الآخرين تتسم بالأهمية الحاسمة.